تقرير حوكمة الشركات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٣:

يناير

تعيين هيئة رقابة شرعية جديدة
- الشيخ الدكتور وليد بن هادي
- الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار
- الشيخ الدكتور محمد أهمين

مارس

- بنك لِشا يعقد اجتماعه السنوي للجمعية العمومية العادية

أبريل

- تعيين محمد توسيف مالك الرئيس المالي للبنك

يوليو

- تعيين السيد محمد إسماعيل العمادي الرئيس التنفيذي للبنك

سبتمبر

- تعيين جلين جونستون الرئيس التنفيذي للاستثمار

بيان الحوكمة
من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،
يسرّني أن أقدّم لكم تقرير الحوكمة المعتمد من مجلس إدارة البنك للسنة المالية ٢٠٢٣.

في مواجهة التحوّلات الديناميكية في سوق الاستثمار العالمي، يشدّد بنك لِشا على أهمية الحوكمة في تأمين الاستقرار والنموّ والنجاح على المدى الطويل، ويؤكد على أنّ الحوكمة الفعّالة تتجاوز فكرة الالتزام، لتصبح حجر الأساس في ثقافة شركتنا. وهذا يتطلب درجة عالية من الوعي والمشاركة النشطة من جانب جميع موظفينا.

وفيما نشرع اليوم في رحلة جديدة لتوسيع الأعمال وتنويع المحفظة، سعياً لتحقيق القدرة الدائمة على التكيف والاستدامة والمرونة والسرعة، يؤكّد مجلس الإدارة أنّه بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتثل بنك لِشا لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد مجلس الإدارة على التزام بنك لِشا الدائم بالقواعد واللوائح المطبقة على أعماله بصفته كياناً مدرجاً في بورصة قطر، وكذلك بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاتها اللاحقة.

وقد تم إيلاء عناية فائقة لكلّ تفصيل وارد في هذا التقرير، وذلك تماشياً مع التزامنا الراسخ بالإفصاح والشفافية. نحن ندرك أهمية بناء الثقة والمصداقية مع عملائنا ومستثمرينا، وسنظل ملتزمين بتحديث ممارسات الحوكمة باستمرار لتلبية المتطلبات المتطورة لأعمالنا والأسواق التي نعمل فيها.

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا"). ويتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، والقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أنّ وجود نظام فعّال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أن بنك لِشا التزم بأحكام مدونة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كما هو منصوص عليه في المادة ٣ من المدونة المذكورة. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية العادية والاستثنائية، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. وسيواصل بنك لِشا في العام المقبل تطبيق المزيد من التحسينات على إطار الحوكمة الخاص به، لا سيّما مع انطلاقه في رحلة مميّزة باسمٍ ومقرٍّ رئيسيّ جديدين.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٣، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. ومع تدفّق القوى العاملة الجديدة بعد الانتقال من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا، رأينا أنّه من الأنسب والأمثل تحديث دليل حوكمة الشركات لدينا في ديسمبر ٢٠٢٣. ويشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٣ المرفق بتقرير البنك السنوي جزءاً لا يتجزأ منه. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في فبراير ٢٠٢٤ للحصول على الموافقة عليه، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ اليوم، يبلغ رأس المال المدفوع والمصدر للبنك قيمة ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرون مليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناءً على النظام الأساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية قبل نهاية شهر أبريل، ويتم اتخاذ قرارات الجمعية العمومية عن طريق التصويت، مع الحق في الموافقة أو الاعتراض على البنود المدرجة في جدول الأعمال إذا رأوا أن بنداً ما لا يصب في مصلحة المساهمين أو البنك. ويحق لجميع المساهمين، بمن فيهم الُقصر، تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية السنوية البنود التالية:

- اعتماد بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية
- الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (في حال وجدت) وإبراء ذمتهم
- انتخاب مجلس الإدارة عند انتهاء ولايته أو ولاية أحد أعضائه
- الموافقة على توزيع الأرباح (إن وجدت)
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على أتعابهم السنوية
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يمتلك المساهمون المذكورون أدناه أكثر من ٥٪ من أسهم البنك:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شيفت ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١٠٢,٦١٥,٢٩٢	٩,١٦٪

٢/٣ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال وتعديلاته اللاحقة ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناءً على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك.
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

٣/٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢٣

انعقدت الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ افتراضياً عبر الفيديو، (بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣) في الدوحة - قطر. وحضر الاجتماع ما مجموعه ١٧ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٦٨٧٤٨٣٥٣ سهماً في البنك ويمثلون حوالى ٦٠,٦٠ في المائة من رأسمال البنك.

٤/٣ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لِشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لِشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة إعداد الاستراتيجية العامة لبنك لِشا وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال البنك وأنشطته.

١/٤ تشكيل مجلس الإدارة

بحسب النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من المستقلين وأربعة من الأعضاء غير المستقلين. ويحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري خلال الجمعية العمومية العادية. يخدم أعضاء مجلس الإدارة، سواء المنتخبين والمعينينلمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

٢/٤ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لِشا، يتكوّن مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما يجب أن يتمتّع أعضاء المجلس بالمؤهلات المهنية المناسبة، و أصحاب سجلّ حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعّال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكونوا على اطلاع بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها، وأن يلتزموا بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكلّ عضو.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ("الزبارة")
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة بشكل غير مباشر: ١٧٤,٣٥٣,٠١٧ (١٥,٥٦٧٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة:١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، إلى جانب مناصب أخرى في مختلف القطاعات. يتولى حالياً رئاسة مجلس إدارة مجموعة Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ورئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في جهاز قطر للاستثمار. وعلاوة على ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء. ويحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا في الولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧,٠٠٠ (٠,٠٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، كما أنه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة - قطر.

السيد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٣,٠٠٠,٠٠٠ (٠,٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي. وشغل منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد سعد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل الوجبة لتطوير الأعمال
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من الوجبة لتطويرالأعمال: ٤٤,٦٧٥,٢٠٤ (٣,٩٩٪)

انتُخب السيد الكعبي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢. وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. يتمتع بخبرة واسعة في المناصب القيادية والإدارية، وكان عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات بما في ذلك ودام الغذائية والخليج للتأمين التكافلي، كما أنّه عضو في الديوان الأميري. حصل السيد الكعبي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن وماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

السيد عيسى محمد المهندي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثّل شركة شيفت ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة.....١٠٠ (٠,٠٠٩٪)
عدد الأسهم المملوكة من شيفت ذ.م.م. ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠,٠٠٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. وقد شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات والامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قبل ترقيته ليستلم منصب الرئيس المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo سلطنة عمان. وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

جاسم محمد الكعبي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة بروق التجارية ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من بروق التجارية ذ.م.م .....١١٢ (١٠٪)

السيد جاسم الكعبي هو عضو سابق في مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال دورة المجلس للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، وأعيد انتخابه مؤخراً عضواً في مجلس إدارة بنك لِشا، حيث يشارك في لجنته التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتمتّع بشبكة واسعة من المعارف مع خبرة واسعة في إدارة الأعمال كمدير شؤون الصيد في مكتب الأمير الوالد وعضو مجلس إدارة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة.

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يتم اعتبار المدير مستقلاً لأغراض الخدمة في مجلس الإدارة وأي لجنة تابعة لمجلس الإدارة، إذا استوفى المعايير التي اعتمدها مجلس الإدارة لتحديد حالة استقلال المدير و تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة.
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك.
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

يستوفي أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤/٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢٣، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن يحل نائب الرئيس محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك.
- ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع أمين سرّ المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بصورة جماعية وفعالة خلال اجتماعات المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
  - معلومات عن أعمال البنك واستراتيجيته وأنشطته.
  - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية
  - استراتيجيات الإدارة والخطط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للاسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه، وإجراء تقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الاداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة أمين سرّ المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان شكول الميزانية السنوية ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

١/٥/٤ أمين سرّ مجلس الإدارة

يعين المجلس أمين سرّ للمجلس لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه، بالإضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق التواصل المباشر مع أمين سر المجلس.

في ٢٣ مارس ٢٠٢٢، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمينة سر الشركة. تتولّى السيدة حلو أيضاً منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١٦ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كأمينة سرّ للشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.

٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.

٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجداول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال.

٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة.

٦. الترتيب لتلقي إقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالفصل بين الواجبات وفقاً لقانون الشركات التجارية ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢/٥/٤ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، في المقر الرئيسي للبنك أو في أيّ مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

٣/٥/٤ الحضور والنصاب

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.

٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً.

٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكلّ لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر أصوتين. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع ويتم الاحتفاظ بالسجلات مع أمين سرّ الشركة.

٤. وتصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.

٥. يجب ان يحضر الرئيس التنفيذي وأمين سرّ الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة دون أي يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شرط موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢٣، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٣/٠٢/١٥	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٤/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٦/١٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٨/٠٩	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/١٠/١٨	٦ أعضاء، بمن فيهم نائب الرئيس
٢٠٢٣/١٢/٠٤	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات
الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٥	٣/٣	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد ابراهيم الجيدة	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٣/٣
السيد محمد الهاجري	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد جاسم محمد الكعبي	٦/٦	٣/٣	لا ينطبق	٣/٣
السيد سعد ناصر الكعبي	٦/٥	لا ينطبق	لا ينطبق	٣/٣
السيد عيسى محمد المهندي	٦/٦	٣/٣	٦/٦	لا ينطبق

1 BOD: Board of Directors
2 EXCOM: Executive Committee
3 ARCC: Audit, Risk and Compliance Committee
4 NRCGC: Nomination, Remuneration and Corporate Governance Committee

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ هي:

- مراجعة والموافقة على السياسات المختلفة بما في ذلك: دليل حوكمة الشركات، وسياسة مكافحة غسل الأموال، وسياسات الخزينة، وسياسات المخاطر، وغيرها من السياسات
- الموافقة على تعيين محمد توسيف مالك الرئيس المالي للبنك
- الموافقة على تعيين محمد إسماعيل العمادي الرئيس التنفيذي للبنك
- الموافقة على تعيين جلين جونستون الرئيس التنفيذي للاستثمار
- الموافقة على الحسابات المدققة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣

٦/٤ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٧/٤ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الإدارة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢٣ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلاً عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الأدارة واللجان التابعة له. وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارتياحهم بشأن هيكل المجلس ولجانه وعملياتها والتفاعلات خلال الاجتماعات فضلاً عن مدى فعالية دور ومسؤوليات المجلس ولجانه. وقد تم رفع نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة بالكامل، وستجري متابعة النقاط التي أثارها التقييم من قبل مجلس الإدارة واقتراح التحسينات عليها بشكل مستمر.

وعلاوة على ذلك، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وأعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية.

وقد تولت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مراجعة نتائج جميع تقييمات الأداء ورفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة لمناقشة وتقييم الأداء العام للمجلس ولجانه الفرعية خلال العام ٢٠٢٣، وذلك وفقاً لمتطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة مركز قطر للمال. وخلص المجلس إلى أن المجلس ولجانه الفرعية يجسدون الثقافة والقيم المرجوة للبنك.

٨/٤ التطوير والتعلم

تم تضمين السياسة التعريفية والتدريبية لمجلس الإدارة في دليل حوكمة الشركات لضمان خضوع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس لعملية تعريفية شاملة ويتم تدريبهم بشكل مستمر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتفوق في أدوارهم من خلال برامج التطوير والتعلم المصممة والمختارة بعناية.

تم تنظيم برنامج تدريبي حديث في ديسمبر ٢٠٢٣، لضمان انتقال جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجنة بسلاسة إلى النماذج التشغيلية الجديدة التي قدمها التحول الاستراتيجي لبنك لِشا.

٩/٤ فصل المسؤوليات

يضمن بنك لِشا الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعّالة على الإدارة. ويتولى أدوار الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان البنك ممتثلاً بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أيّ من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية، ولم يكن أيّ عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلس إدارة لشركتين عامتين. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نموذج سنوي لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح ويتم حفظ هذه النماذج في سجلات مجلس الإدارة التي تحفظها أمينة سر الشركة.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	الاسم عضوية مجلس الإدارة في بنك لِشا	عضوية مجالس الإدارة والمناصب العليا في شركات أخرى
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة • رئيس اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. • رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	• نائب رئيس اللجنة الأولمبية القطرية • عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى.
السيد جاسم محمد الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة • عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي
السيد سعد ناصر الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة	• رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري • عضو مجلس إدارة الخليج • عضو مجلس إدارة التأمين التكافلي
السيد ابراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة	• الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	• عضو في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة • عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• الرئيس المالي في Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي • عضو مجلس إدارة ستارلينك • عضو مجلس إدارة Ooredoo عمان

1 EXCOM: Executive Committee of the Board
2 ARCC: Audit, Risk and Compliance Committee of the Board
3 NRCGC: Nomination, Remuneration and Corporate Governance Committee of the Board

١٠/٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يحق فقط لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالحصول على تعويض أو مكافآت من البنك مقابل خدماتهم. أما أيّ فرد آخر يشغل منصب مدير ضمن وظيفة أخرى داخل بنك لِشا، فلن يحصل على أيّ تعويض عن الخدمات المقدّمة.

وقد تبنّى بنك لِشا سياسة تحدّد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، وقد تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

بالنسبة للعام ٢٠٢٣، لم يقترح مجلس الإدارة دفع مكافآت مقابل أداء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

١١/٤ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا او يقبلوا من أي طرف ثالث أي دفعات أو غيرها من المنافع سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح في ظل ظروف معينة.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والحاصلين على مكافآت من البنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على عدم علمهم بأيّ حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأيّ من المعاملات المبرمة مع البنك، وللإفصاح عن أيّ تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. وقّع جميع أعضاء مجلس الإدارة على بيان تضارب المصالح عند انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢ وبشكل سنوي.

١٢/٤ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٣، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذه المتطلبات خلال عام ٢٠٢٣. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها:

٠٠٠ ر.ق.

	شركاء	مختلف*
بيان المركز المالي الموحد		
الأصول التمويلية	٧,١٣٨	
الأصول الأخرى		٩,١٠٠
أرصدة العميل		٢٢,٠٠٦
الخصوم المحتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	
بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية		
الدخل من الأصول التمويلية	١,١٢٧	
إيرادات توزيعات الأرباح والإيرادات الأخرى	٢,٣٣٠	
عكس انخفاض قيمة الأصول التمويلية	(١٠,٠١٢)	
النفقات التشغيلية الأخرى		(١,٣٤٠)
الصكوك خارج الميزانية العمومية		
الأصول الخاضعة للإدارة		٩٣,١٧٣

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

١٣/٤ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. ويشرف مجلس الإدارة أيضاً على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد دليل فعّال للحوكمة يكفل تطبيق ضوابط داخلية صارمة وضوابط إفشاء وإنشاء سياسات وإجراءات مناسبة لضمان عمل البنك بالتوافق مع التنظيمات والقوانين السارية.
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها.
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها.
- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر.
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة.
- مراقبة معدلات السيولة وكفاية رأس المال.
- الموافقة على العمليات الجوهرية المتعلقة بالاستحواذ وبالتصرف في الأصول والأسهم وعلى لمشاريع المشتركة الهامة والشراكات الاستراتيجية المهمة.
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه.
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته.
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين.
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية العمومية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين.
- إعداد التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وتقديمها إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة عليها.
- وضع سياسة توزيع الأرباح وتقديمها إلى الجمعية العمومية االعادية للموافقة عليها.
- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها.
- تلقي التقارير التي أعدتها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية
  - الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية
  - الدعاوى القضائية والمطالبات ومسائل التأمين
  - مكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات
  - إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث
  - علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية
  - المسؤولية الاجتماعية للبنك
  - نظم وتكنولوجيا المعلومات
  - التداول من الداخل والتبليغ عن المخالفات
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس.
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها.
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي.
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر.
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها.
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها.

١٤/٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله.
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك.
- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم.
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة.
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنحة مخلة بالشرف.
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِشا ثلاث لجان فرعية لمساعدة المجلس في القيام بواجباته والتزاماته وإجراء مراجعة أكثر تفصيلاً للمسؤوليات الرئيسية. وقد وافق المجلس على تشكيل اللجان التالية وصادق على نطاق عملها. يتم تفصيل مسؤوليات لجان المجلس بالكامل في نطاق عملها الخاص على النحو التالي:

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، يصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

١/٥ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة عند إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- الحرص على إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي.
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد وعرض نظام فعّال للرقابة الداخلية للبنك وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- مراجعة مع إدارة التدقيق الداخلي الميزانية وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي لمهام التدقيق الداخلي.
- مراجعة أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق. الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة فيما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- رصد تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٢/٥ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد، تختار و توصي لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بتعيين وإعادة تسمية كأعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
- الحرص على إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء، مع مراعاة "مبادئ أهلية الصلاحية" لترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها
- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سرّ الشركة، الذي سيقدم بدوره تقريراً بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عمّا يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

٣/٥ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التنفيذية في التعامل مع استراتيجية البنك، الاستثمارات والتمويل من خلال مراجعة وتقييم و لتوصية بالخطط والقرارات الإستراتيجية التي يتخذها المجلس، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال.
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى.
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ هي:

اللجنة	اللجنة التوصيات والقررات الصادرة في عام ٢٠٢٣
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	- أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المدقق الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة. - أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال. - أوصت بالموافقة على سياسات الرقابة الرئيسية بما في ذلك الامتثال (مكافحة غسل الأموال) والمخاطر
اللجنة التنفيذية	- أجرت الميزانية السنوية وخطة العمل والاستراتيجية مُرفقة بشرح وتبرير لاعتمادها، مع توضيح أي تغييرات لاحقة. - أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢٣ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها من قبل المجلس.
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	- أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية. - أمراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٣. - أوصت بتعديل الهيكل التنظيمي للبنك.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقدم الاستشارات لمجلس الإدارة وإدارة البنك بشأن مسائل الامتثال للشريعة، وتوجّه العمليات التجارية وأنشطة الاستثمار في البنك لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاث (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، اختير أحدهم رئيساً عن طريق الانتخاب. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. ولا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	المنصب	نوع العضوية
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

وخلال عام ٢٠٢٣، عقدت هيئة الرقابة الشرعية ٤ اجتماعات، بالإضافة ٣٧ اجتماعاً من خلال تفويض السلطة إلى رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي. وقد تناولت اجتماعات الهيئة المسائل التالية:

- تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات.
- إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المستندات القانونية ذات الصلة، والمنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى المساهمين للموافقة عليه خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً الرأي حول البيانات المالية للبنك.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

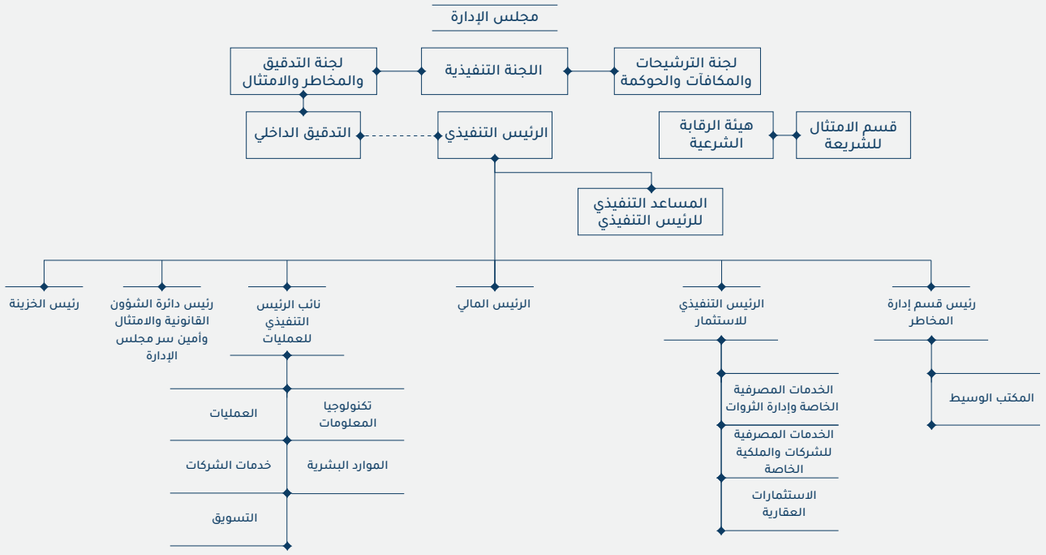

١/٦ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصّلة لكلّ لجنة في "ميثاق الاختصاصات" الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليه في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

١/١/٦ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء المحفظة الاستثمارية للبنك.

٢/١/٦ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، وومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بإجراء التعديلات عليها ومراقبة تنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة , ومراجعة أداء أنشطة محفظة الائتمان والتوصية / رفع عروض المحافظ الائتمانية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٣/١/٦ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٤/١/٦ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ.
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد.
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٢/٦ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٣، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٣

يتمتع محمد إسماعيل العمادي، الرئيس التنفيذي الحالي لبنك لِشا، بخبرة تزيد عن ستة عشر عاماً في قطاعات مصرفية متنوّعة، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة والدولية والاستثمارية. يشغل محمد العمادي أيضاً منصب رئيس شركة أوريكس كورنيش للتطوير ش.م.خ.ق، حيث يواصل استعراض مهاراته القيادية الاستثنائية.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب رئيس العمليات التجارية في مصرف الريان، حيث أظهر قيادة استثنائية وساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال تصميم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تلبّي تطلعات العملاء وتعزّز نموّ الأعمال.

وخلال مسيرته المهنية المتميزة، أظهر محمد التزامه الثابت وبراعته القيادية الاستثنائية وفهمه العميق للقطاع المصرفي، ومنحته نجاحاته ومساهماته سمعة مرموقة كشخصية محترمة ومؤثرة بشكل كبير في القطاع المالي.

بالإضافة إلى إنجازاته المهنية، حصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن، ما يعزّز مهاراته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال. يُعدّ دوره المزدوج كرئيس تنفيذي لبنك لِشا وشركة أوريكس كورنيش للتطوير تجسيداً واضحاً للخبرة الشاملة، ودليلاً على التزامه الدائم بتطوير القطاعين المصرفي والمالي.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٣

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية وإدارتها. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة. وتولى أيضاً مناصب استثمارية رفيعة المستوى في وقف جامعة قطر ومؤسسة قطر للتعليم.

يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة مالبورن.

محمد توسيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٣

يشغل محمد منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويشرف على عملياته واستراتيجياته المالية. وقد صقل خبرته في مجال التمويل على مدى أكثر من ٢٦ عاماً، من خلال مسيرة مهنية ثرية شملت مؤسسات مالية مرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، وأظهر خلالها نموّاً واعداً. ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة. وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب شهادات أخرى مثل دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١. وهي تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر والبحرين والكويت وتركيا. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولّت منصب مدير عام . كما شغلت منصب رئيسة إدارة المخاطر في بنك سيرا للاستثمار في البحرين، وشركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت، وبنك التنمية الصناعية في تركيا.

تحمل السيدة بلاس الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

حازت فوليا على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية. وهي مديرة معتمدة للمخاطر المالية.

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا، حيث انضم إلى المؤسسة في عام ٢٠٢٠. وبفضل مسيرة متميزة تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، يتمتع محمد بخبرة واسعة في مجالي الموارد البشرية وتقنية العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها. كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة خبير معتمد من الجمعية الأمريكية لإدارة الموارد البشرية.

السيد محمد أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب رئيس الخزينة في بنك لِشا. وهو مصرفي تنفيذي ومسؤول في مجال الخدمات المؤسسية مع خبرة تزيد عن ٣٥ عاماً في مجالات الأعمال المصرفية والشركات الدولية. يتولى محمد مسؤولية وظائف الخزينة العامة والاستثمارات داخل إدارة الخزينة. وهو يتمتّع بخبرة واسعة في إدارة السيولة وجمع التمويل والتداول والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن إدارة أصول وخصوم الخزينة، وعن تمويل المحفظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة). كما تخرّج بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

السيدة ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا وأمينة سر مجلس الإدارة. وتتمتّع بخبرة تزيد عن ١٦ عاماً في كلّ من الشركات المدرجة الخاصة والعامة في المجال القانوني والالتزام، وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي.

عملت ريتا قبل انضمامها إلى بنك لِشا مع فودافون قطر ش.م.ق.ع. وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م. كما عملت في مجموعة الجيدة وفي بنك اس جي بي ال.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغّر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة "المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب" التي يقدمها المعهد الأوربي لإدارة الاعمال "إنسيد".

تحمل شهادة مهنية في قواعد وأنظمة مركز قطر للمال من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل ألكسندر منصب رئيس الاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة. كما يشرف على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك. تولّى أليكس قبل انضمامه إلى بنك لِشا إدارة الاستثمار في مؤسسة أسباير زون في الدوحة. وبدأ حياته المهنية في وضع استراتيجيات المشتقات المالية والاستثمار في ايه بي ان امرو في لندن، وسبق له أن عمل في Conduit Capital Markets، وAlgoAM في زيورخ.

يحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة "مدير المخاطر المالية"، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة "محلل استثمار بديل معتمد".

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يدير صهيب محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا وخدمات المستهلك المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

ويتميّز بسجلّ حافل بالنجاح في تحديد مصادر استثمارات الأسهم الخاصة والتخارج منها في أسواق مختلفة وسلسلة قطاعات متنوّعة. كما عمل في عدة مؤسسات مالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق، بصفته متخصصاً في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

يحمل صهيب درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، وماجستير إدارة أعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

السيدة ثنوة النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤، وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

السيد بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل بريم كاسيلينجام منصب رئيس العمليات. ويتمتّع بخبرة واسعة ومعرفة متعمّقة في مجال البنوك تزيد عن ٢١ عاماً. انضم بريم إلى بنك لِشا كرئيس للعمليات في عام ٢٠١٥، حيث تشمل خبرته مجالات عدة، ومنها الأوراق المالية والاستثمارات والخزينة والإدارة النقدية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى بريم إدارة عمليات الأوراق المالية العالمية، ومشاريع تنفيذ النظام، وتطبيقات نموذج التشغيل القياسي عبر ٣٦ دولة حول العالم مع وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة. كما أدار عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير في إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّه حاصل على شهادة خبرة في البلوكتشين والشؤون المالية من مجلس البلوكتشين في الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد طاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يتمتع محمد طاهر بأكثر من ١٩ عامًا من الخبرة المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقًا مطوّرًا للبرمجيات في الهند.

يتمتع طاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها. ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب خبرة عملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

طاهر حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة بونديشيري ودرجة ماجستير في كلّ من تطبيقات الكمبيوتر وإدارة الأعمال من جامعة مدراس.

السيد أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية. وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن شهادة اللغة الإنجليزية من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ميرنا منصب رئيسة التسويق والاتصالات في بنك لِشا. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد أنجزت مجموعة من المشاريع الحائزة على جوائز مع شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات.

عملت ميرنا قبل انضمامها إلى بنك لِشا لدى كلّ من تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريتف يونيون.

تحمل درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، بالإضافة إلى شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

٣/٦ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوّض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام ٢٠٢٣، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

يجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، إلى جانب عناصر التكيّف والمرونة والسرعة المستمرّة. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يجب عرض سياسة الأجور والمكافآت على الجمعية العمومية للموافقة عليها كما يجب أيضًا تقديم كل تغيير يطرأ على سياسة المكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليه

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في التقرير السنوي للبنك.

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٤ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	١٢,٢١٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٦٠
إجمالي المكافآت	١٢,٦٧٧

٤/٦ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٥/٦ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. هذا وتركّز السياسة أيضاً على أن يركز بنك لِشا على تطوير المواهب الداخلية من أجل الاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات العالية من خلال التدريب والتطوير المستمر لهم .

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

١/٧ إدارة المخاطر

تم اعتماد نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف التي حددها مجلس الإدارة، من خلال تحديد وإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة المخاطر والامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في قواعد ولوائح حوكمة الشركات.

يطبق البنك مبادئ حوكمة الشركات السليمة على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، ما يضمن توافق الأنشطة التي تحمل المخاطر مع استراتيجية البنك. كما يكفل البنك أن مجلس إدارته ولجانه وإدارته التنفيذية ومسؤوليه وموظفيه يركزون بشكل كامل على أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منهج استباقي في إدارة المخاطر يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تُخلّف آثاراً كبيرة وتعرقل نجاح استراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. تدور استراتيجية المخاطر في البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بها من أجل تحقيق أهداف البنك وغاياته وخطته التشغيلية، بما يتوافق مع رأس المال المطبق والسيولة والمتطلبات الأخرى. ويتضمن إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتوافق مع استراتيجية العمل التي وضعها مجلس الإدارة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر في بنك لِشا مجموعة من السياسات والإجراءات والأفراد وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد المخاطر المحتملة، وقياسها، ومراقبتها، والتحكم بها، والإبلاغ عنها، وذلك بما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبولة الذي يحدده مجلس إدارة البنك. ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ويكون رئيس إدارة المخاطر عضواً دائماً في اللجان الإدارية التالية: (١) لجنة الاستثمار، و(٢) لجنة الائتمان، و(٣) لجنة الاصول والخصوم، و(٤) لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات، و(٥) لجنة المناقصات و(٦) لجنة التقييم.

في بنك لِشا، تُشكل ثقافة المخاطر القوية والتي يتبناها موظفو المؤسسة على جميع المستويات الأساس لإدارة المخاطر الفعالة. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط.

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يحيل خط الدفاع الأول الى أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يحيل خط الدفاع الثاني الى مهام الرقابة المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الأول ولا يشمل أنشطة تنفيذية في مجال الأعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

خصّص بنك لِشا وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي، حيث يتم تعيين المدقق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، ويقدم تقاريره إليها مباشرة. يضمن هذا الهيكل الاستقلال عن الإدارة التنفيذية، بينما يتعاون البنك مع شركة ديلويت، إحدى شركات التدقيق الأربعة الكبرى البارزة، على أساس المشاركة في توفير الموارد لدعم المدقق الداخلي في القيام بأدواره ومسؤولياته.

تقع مسؤولية تطوير وصيانة أنظمة قوية للحوكمة وإدارة المخاطر وعملية الرقابة، بالإضافة إلى تحديد ومنع واكتشاف الإجراءات المخالفة والاحتيال، على عاتق الإدارة. ويلعب التدقيق الداخلي دوراً حاسماً في ذلك من خلال التقييم المستقل لحوكمة البنك وإدارة المخاطر وعملية التدقيق الداخلي، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية. وتلتزم أنشطة التدقيق الداخلي بسياسة يضعها مجلس الإدارة وتتبع نهجاً للتدقيق الداخلي قائم على المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات.

يضع التدقيق الداخلي سنوياً خطة تدقيق داخلية قائمة على المخاطر، تخضع لمراجعة واعتماد لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعة وتعديل الخطة حسب الحاجة. وتُرفع نتائج المراجعة الداخلية إلى الإدارة، ويتم تقديم تقارير شاملة، بما في ذلك الاستنتاجات والتدابير المقترحة مع حالة تنفيذها، بانتظام إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويقدم التدقيق الداخلي أيضاً تقارير حول الغرض والسلطة والمسؤولية وأداء التدقيق الداخلي، بما في ذلك المسائل التي يطلب مجلس الإدارة مراجعتها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

في عام ٢٠٢٣، قدم قسم التدقيق الداخلي للجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال تقريراً عن نتائج التدقيق الداخلي، بما في ذلك النتائج الرئيسية والملاحظات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات للمصادقة والتحسين، بالإضافة إلى أي مسائل أخرى طلبتها اللجنة. وشمل التحديث أيضاً عدد من الملاحظات المقدمة لوظائف / أنشطة تمت مراجعتها خلال الفترة، وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة القائمة على المخاطر.

٢/٧ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، على النحو الموافق عليه والمعدّل من وقت لآخر.

يتحمّل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن ضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك ومدى كفايته في معالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية للبنك. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال للبنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى. وعند تقييم أثر هذه التقييمات على البنك، يضع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في عين الاعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢٣، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٣/٧ الامتثال الشرعي

يعمل قسم الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويُعتبر قسم الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لقسم الامتثال في البنك، حيث يقوم بمواءمة مهامه مع مهام قسم الامتثال . وفي بنك لِشا، يؤدي المدير الأول للامتثال الشرعي هذه المهمة. ويعمل قسم الامتثال الشرعي بمثابة أمين سرّ لهيئة الرقابة الشرعية ويُعد جميع محاضر الاجتماعات الخاصة بها وفتاويها وقراراتها. أمّا هيئة الرقابة الشرعية فتُعد تقرير الشريعة السنوي تزامناً مع التقرير السنوي للبنك، والذي يُعرض على المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية وينشر على موقع البنك الإلكتروني. وتؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً استشارياً للإدارة التنفيذية في بنك لِشا بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية. كما تقدم الهيئة ملاحظات بشأن مدى التزام أنشطة البنك بمبادئ الشريعة، أو احتمال مخالفته لها، بما في ذلك تقديم ملاحظات على:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٤/٧ التدقيق الداخلي

الهدف من التدقيق الداخلي هو تقديم تقييم ومشورة مستقلّين وموضوعيّين للمساعدة في إضافة القيمة وتحسين عمليات حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. والغرض من هذا التقييم هو تحديد ما إذا قامت إدارة البنك بتصميم وتنفيذ عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة بشكل كافٍ وفعّال.

وتلتزم أنشطة التدقيق الداخلي بسياسة يضعها مجلس الإدارة وتتبع نهجاً للتدقيق الداخلي قائم على المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. يضع التدقيق الداخلي سنوياً خطة تدقيق داخلية قائمة على المخاطر، تخضع لمراجعة واعتماد لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعة وتعديل الخطة حسب الحاجة.

يتم تقديم نتائج التدقيق الداخلي إلى الإدارة والتي تتضمّن الملاحظات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات للتصديق عليها بالإضافة إلى حالتها. وعلاوة على ذلك، يتم تتبع ملاحظات التدقيق بانتظام من أجل المعالجة والإجراءات التصحيحية من قبل الإدارة والتحقق من صحتها بشكل مستقل قبل إغلاقها.

وفقاً للإجراءات القياسية، يجتمع مدير التدقيق الداخلي المعين مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ويحضر اجتماعات اللجنة بشكل دوري، ويقوم بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعتها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، من دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ومن دون أن يكون لها أيّ صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٥/٧ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مدقق الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

كما في تاريخ نشر هذا التقرير، فإنّ شركة إرنست آند يونغ هي مدقق الحسابات الخارجي للبنك. وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة تدقيق البيانات المالية الموحدة والحسابات التنظيمية. يتم انتخاب مدققي الحسابات الخارجيين لمدة سنة واحدة خلال الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. وقد أعيد انتخابهم في الجمعية العمومية السنوية لعام ٢٠٢٢. تم تعيين إرنست آند يونغ للمرة الأولى في ٧ أبريل ٢٠٢٠. وتشرف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على أداء مدقق الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأن الاستبدال أو إعادة التعيين إلى مجلس الإدارة.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تعيّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية. والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات الرشيدة، تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بإجراء تقييمات دورية لمهمة التدقيق، حيث يتم فيها مراجعة قضايا الميزانية، ولا سيّما رسوم التدقيق، لضمان الحفاظ على تنافسية أسعارها بما يعود بالنفع على مساهمي الشركة. ويؤدي مدققو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة بدون أي تأثير حتى من قبل المساهمين الذين اختاروهم.

خلال الاجتماع المنعقد في ١٥ مارس ٢٠٢٣، وافقت الجمعية العمومية العادية للمساهمين ("الجمعية العمومية") على توصية مجلس الإدارة / لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بتعيين شركة إرنست آند يونغ للعام الرابع على التوالي، كمدقق حسابات خارجي للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تبلغ الرسوم المدفوعة/المستحقة لشركة إرنست آند يونغ للعام ٢٠٢٣ قيمة ٠,٤ مليون ريال قطري مقابل خدمات التدقيق و٠,٨٣ مليون ريال قطري مقابل خدمات غير مرتبطة بالتدقيق.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتدفق المعلومات إلى المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك. وقد هيّأ مجلس الإدارة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة. فتزوّد المدققون الخارجيون بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية استلام ومعالجة تقارير المدققين الخارجيين. وفي هذا المسعى، يتلقى مجلس الإدارة الدعم من لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التي تتواصل بانتظام مع المدققين الخارجيين وتتابع مؤهلاتهم واستقلاليتهم وكفاءتهم.

كما يجتمع مدقق الحسابات الخارجي (شركة إرنست آند يونغ) أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، حضر مدققو الحسابات الخارجيون ثلاثة (٣) اجتماعات للجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمناقشة إجراءات التدقيق واللوائح والمتابعة. إلى جانب ذلك، شارك مدققو الحسابات المستقلون أيضاً في تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٦/٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

أنشأ بنك لِشا "إدارة الامتثال والشؤون القانونية وأمين سرّ الشركة" والتي تعمل بشكل وثيق على كل مستويات المؤسسة لضمان توافق اللوائح الداخلية للبنك والعمليات والأنشطة باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. كما تشارك هذه الإدارة بفاعلية في تحديد أي مخاطر لجهة عدم الامتثال التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية، مع ما يترتّب على ذلك من ضرر بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة الامتثال في ضمان اطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو ضرر بالسمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعّال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعّال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تراقب إدارة الامتثال أيضاً إجراءات الامتثال وتختبرها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.
وتقدم إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلّط الضوء على أيّ انتهاكات أو ثغرات محتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للحوادث التي تم تحديدها.

في بنك لِشا، يتولى مهام الامتثال قسم الامتثال والذي مدير الامتثال، بدعم من مدير الامتثال الأول، الذي يتولى أيضاً منصب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك، ويساعده في ذلك نائبه.

وتتولى رئيسة إدارة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعّال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

يقدم رئيس إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

- خلال عام 2023، قامت إدارة الامتثال بتحديث سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قدمت الإدارة تقارير دورية شهرية وربع سنوية وسنوية إلى الجهات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الإدارة الدعم لإدارة الشؤون المؤسسية في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة الامتثال بالمهام التالية خلال عام 2023:
- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام 2023.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج "إعرف عميلك" وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧/٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٨/٧ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل جاهزيته ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وقد وافق مجلس الإدارة على نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٣ لضمان احتفاظ بنك لِشا بمواءمته مع أحدث التطورات في سياسات وبروتوكولات وممارسات الحوكمة.

٩/٧ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وادارة المخاطر والامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة المكافآت
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- اختصاصات أمين سرّ الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسى تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن دليل حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن كذلك وجود إطار فعّال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعّالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. ويحق لهم كذلك التعبير عن أيّ قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرّض للتوبيخ أو لأيّ إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمبادئ الحوكمة ضمن نطاقه العملي وتحت إشراف مجلس الإدارة.

١/٩ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملاً بالقانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والتي تنطبق على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

نحن في بنك لِشا ندرك الأثر العميق للمسؤولية الاجتماعية على كلّ من مؤسستنا والمجتمعات التي نخدمها. ويشكّل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية اعتباراً استراتيجياً ملحّاً. ومن خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارسة أعمالنا، نسعى إلى إحداث تغيير إيجابي والإسهام في رفاهية المجتمع بمعناه الواسع. في عام ٢٠٢٣، أطلقنا عدة مبادرات عالية الأثر، بما في ذلك التبرع لبرنامج "طيف" الخاص بمؤسسة قطر الخيرية، وحملة التبرع بالدم، وجلسات التوعية للموظفين حول سرطان الثدي والصحة النفسية وحفظ البيئة والوقاية من مرض السكري.

بفضل الشعور المشترك بالهدف والمشاركة الجماعية في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، نساهم في الصالح العام ونبني فريقاً أكثر تماسكاً ومرونةً، مهيأً للنجاح في المستقبل.

٢/٩ الشمول المالي

نُدمج مبدأ الشمول المالي من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى المنتجات المالية عبر طرح منتجات استثمارية متنوعة وتخصيص خدمات مصرفية خاصة. كما نستثمر في منصات سهلة الاستخدام لتعزيز الشمول الرقمي، حيث تعكس هذه الاستراتيجية التزامنا الثابت بحوكمة الشركات، وضمان الشفافية والمساءلة في سعينا نحو مستقبل مالي أكثر شمولية واستدامة.

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٣ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١/١٠ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك تعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة، وتحديد تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

٢/١٠ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني بشكل مستمر لضمان وجود معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ وأكثر، بالإضافة إلى نشر معلومات عن رأس المال ودليل الحوكمة. كما يمكن الاطلاع على التقارير السنوية وتقارير الحوكمة على الموقع الإلكتروني للبنك. وكمبدأ عام، يمتنع البنك عن التعليق، سلباً أو أيجاباً، على الشائعات، ما لم تشترط بورصة قطر أو هيئة قطر للأوراق المالية ذلك رداً على معلومات مادية لم يتم الإفصاح عنها، مع العلم أنّ البنك لم يواجه أيّ موقف مماثل خلال عام ٢٠٢٣.

٣/١٠ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوّض مجلس إدارة بنك لِشا صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لأشخاص محددين. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

٤/١٠ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

فوّض مجلس إدارة بنك لِشا لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت اللجنة خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢٣، قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بمراجعة آلية الإبلاغ عن المخالفات لضمان عدم إغفال أي هواجس، سواء بسيطة أو جدية، بدون الاهتمام والتعامل معها بشكل مناسب من قبل البنك. تجدر الإشارة إلى أنه لم يُقدم أي شكاوى أو مظالم مادية في عام ٢٠٢٣.

١١. تقرير التأكيد المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام")

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣" والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، والمدرج في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣.

في تقرير حوكمة الشركات، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية".

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن ""تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات في قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضًا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، مراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣، ولكنها لا تتضمن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير حوكمة الشركات لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي الكامل لعام ٢٠٢٣، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

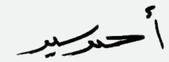

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ١٤ فبراير ٢٠٢٤

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ل بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ تقييم الإدارة لوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة - تتمة

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة المراقبة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، لمراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات المضمنة في تقرير حوكمة الشركات، ولكنها لا تتضمن تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، لتدرج ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من كافة النواحي المادية،

وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ١٨ فبراير ٢٠٢٤

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن إطار الحوكمة والضوابط الداخلية

استناداً إلى الإفصاحات الواردة في التقرير ومراجعات حوكمة الشركات التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة، أكّد مجلس إدارة بنك لِشا على التزام البنك الكامل بمعايير الحوكمة المعمول بها حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك في جميع الجوانب المادية.

توقيع بالنيابة عن مجلس الإدارة:

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة